

Document: EB/2015/116/R.5
Agenda 5(a)(i)
Date: 18 November 2015
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والثمانين

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Alessandra Zusi Bergés

القائمة بأعمال

مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2092

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Oscar A. Garcia

مدير

مكتب التقييم المستقل في الصندوق

رقم الهاتف: +39 06 5459 2274

البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة عشرة بعد المائة

روما، 16-17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للموافقة

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والثمانين

- 1- يغطي هذا التقرير مداوات لجنة التقييم خلال دورتها التاسعة والثمانين التي عُقدت بتاريخ 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015.
- 2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من الهند (رئيس اللجنة)، ومصر، وفرنسا، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وسويسرا. كما حضرت الصين أيضاً بصفة مراقب. وأنضمَّ إلى اللجنة كل من القائم بأعمال دائرة إدارة البرامج؛ وكبير مدراء الحافظة في دائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتير الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائبة الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ومدير وحدة الميزانية وتطوير المنظمة؛ ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادي والقائم بأعمال شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ وغيرهم من موظفي الصندوق. إضافة إلى ذلك انضمَّ إلى هذه اللجنة أيضاً الدكتور Mafizur Rahman المستشار الاقتصادي والممثل الدائم المناوب لجمهورية بنغلاديش الشعبية للمداوات الخاصة بتقييم البرنامج القطري لبنغلاديش.

اعتماد جدول الأعمال

- 3- ضمَّ جدول الأعمال البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تعديل محاضر جلسات الدورة الثامنة والثمانين للجنة التقييم؛ (4) برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017-2018؛ (5) تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش؛ (6) توليفة تقييمية عن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية؛ (7) تقدير أداء مشروع مساندة الخطة الاستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي في رواندا؛ (8) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2016؛ (9) مسائل أخرى.
- 4- اقترح رئيس اللجنة، ولغاية توفير الوقت، تعديل ترتيب البنود على جدول الأعمال وذلك لتقريب البند الخاص بجدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2016 بحيث يغدو البند رقم (5).
- 5- وتم أيضاً تعديل جدول الأعمال المؤقت ليضم تحت مسائل أخرى: (أ) وكما اقترحه مدير مكتب التقييم المستقل، دورة مشتركة غير رسمية للجنة التقييم ولجنة البرامج في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمناقشة تقرير التوليفات التقييمية حول التنمية الريفية، (ب) آلية إبلاغ لجنة التقييم المجلس التنفيذي (ج) وكما اقترحه النرويج إمكانية عقد ندوة غير رسمية للجنة التقييم ومجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمناقشة النتائج الأولية التي خرج بها مكتب التقييم المستقل في تقييمه لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.
- 6- تبنت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2015/89/W.P.1، كما تم تعديله حسب الأصول، ليعكس الترتيب المعدل لبنود جدول الأعمال ويتضمن ثلاثة بنود إضافية تحت مسائل أخرى (ستتم إعادة نشر هذه الوثيقة كـ EC 2015/88/W.P.1/Rev.1)

تعديل محاضر جلسات الدورة الثامنة والثمانين للجنة التقييم

- 7- صادقت لجنة التقييم على تعديل محاضر جلساتها الثامنة والثمانين، حيث سلط أعضاء اللجنة الضوء على الحاجة لأن تناقش اللجنة كيفية تحسين طرائق الإبلاغ بصورة أفضل.

تقييم برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة
2017-2018

8- رَحَّبَت اللجنة ببرنامج عمل مكتب التقييم المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016، وخطته الإشارية للفترة 2017-2018 كما هي واردة في الوثيقة EC/2015/88/W.p.3 بحكم كونها وثيقة ممتازة أعدت بما يتماشى مع أهداف التجديد العاشر لموارد الصندوق. كما أحاطت اللجنة أيضاً علماً بالمداولات والتعليقات التي وقَّرها أعضاء لجنة التقييم وأعضاء لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في دوراتهم السابقة والتي أُخذت بعين الاعتبار عند استكمال هذه الوثيقة. كذلك أثنى الأعضاء أيضاً على مدير مكتب التقييم المستقل لإعداد استعراض قابل للمقارنة ومتين يسلط الضوء على التغييرات الأساسية بين النسخة الحالية من وثيقة برنامج عمل وميزانية عام 2016 مقارنة بوثيقة الاستعراض المُسبق التي عُرضت على اللجنة في يونيو/حزيران. وطالبوا مكتب التقييم المستقل بتوزيع مثل هذا الاستعراض على أعضاء اللجنة قبل عقد الدورات المستقبلية.

9- كذلك أحاط أعضاء اللجنة أيضاً علماً بالمظاهر الجديدة المُدرجة في برنامج العمل المستند إلى النتائج والميزانية، بما فيها: بيان المهمة والرؤية؛ وتقرير تقييم تجميحي إضافي بشأن المساواة بين الجنسين الذي تم إعداده بصورة مشتركة من قِبَل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها؛ والتغيير في الأطر الزمنية للإبلاغ عن إنجازات عام 2015 من نهاية مايو/أيار إلى منتصف سبتمبر/أيلول، واستخدام ميزانية عام 2015 من منتصف أبريل/نيسان إلى منتصف سبتمبر/أيلول. وأشار أيضاً إلى أن الوثيقة الجديدة قد استخدمت سعر صرف معدّل للدولار مقابل اليورو يعادل 1 دولار أمريكي = 0.87 يورو (مرتفعاً عن 1 دولار أمريكي = 0.86 يورو) وأن الميزانية المقترحة لعام 2016 هي حالياً بحدود 5 669 419 دولار أمريكي مما يعكس تراجعاً اسماً قدره 6.6 في المائة، وزيادة حقيقية تعادل 1.4 بالمائة مقارنة بميزانية عام 2015.

10- وناقش أعضاء اللجنة أيضاً التغييرات في الإسقاطات المالية لاستخدام الميزانية لعام 2015، وسعوا إلى الحصول على إيضاحات حول الفرق بين الزيادة الفعلية مقارنة بالتراجع الإسمي في ميزانية عام 2016. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن سعر الصرف كان عاملاً، وأن محرّكات الزيادة كانت أساساً في التقرير التجميحي الإضافي عن التمايز بين الجنسين، والحاجة لإدراج بعض تكاليف التعيين للتعويض عن موظف مهني سيغادر مكتب التقييم المستقل في الفصل الأول من عام 2016.

11- ورَحَّبَت اللجنة بفعالية مؤشرات المحاسبة التي أدرجها المكتب في إطار إدارة النتائج. ودعت المكتب إلى إدراج مؤشرات للكفاءة في هذا الإطار أيضاً. وبهذا الصدد أوضح المكتب بأن إطار قياس النتائج لعام 2016 يضم مؤشرات لتقييم كفاءة المكتب ولكنها سوف تخضع لاستعراض في المستقبل. وأشادت اللجنة أيضاً بالمبادرة المقترحة لمكتب التقييم المستقل لعقد ندوة تقنية حول التقييم الثاني لأهداف التنمية المستدامة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، واقترحت أن تنعكس أية قضايا رئيسية تحتاج لمتابعة في خطة عمل المكتب لعام 2017 وما بعدها.

12- واستجابة لتساؤل حول إعداد تقرير التقييم التجميحي الموجز عن المساواة بين الجنسين المخطط له أشار المكتب إلى أن هنالك ثلاثة تقارير سُنستكمل في هذا العام هي، التعاون بين بلدان الجنوب وإدارة البيئة

والموارد الطبيعية ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، مع ثلاثة تقارير أخرى مقترحة للعام القادم حول حوار السياسات وتوسيع النطاق والعملية المشتركة الخاصة بالتمايز بين الجنسين. وأما تقرير التقييم التجميحي عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فهو مقرّر حالياً لعام 2017.

13- وفيما يتعلّق بإصلاح وضع المستشارين في الصندوق، عبّرت اللجنة عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها الإدارة لإيجاد مبادئ توجيهية جديدة للمستشارين، وطلّبت إيضاحات حول مدى تأثير ذلك على جاذبية الصندوق وخدماته نظراً للاعتماد الكبير في الصندوق على الخدمات الاستشارية. وأشار الصندوق إلى أن المبادئ التوجيهية الجديدة والدليل الجديد لن يغيّر من السياسة التي تتعلّق بالضرائب، وأن المستشارين سيستمرّون في كونهم مسؤولين عن دفع الضرائب في بلدان إقامتهم حيث تتطلّب التشريعات السائدة ذلك.

14- صادقت اللجنة على عرض برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته على لجنة مراجعة الحسابات للنظر فيه وعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2016

15- نظرت اللجنة في الوثيقة EC2015/89/W.P.7 والتي تتضمن جدول الأعمال المؤقت المقترح للجنة التقييم لعام 2016، ووافقت على نقل دورة اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني إلى يونيو/حزيران. وبعد النظر في جميع النقاط ذات الصلة، طلب أعضاء اللجنة من مكتب التقييم المستقل عرض جدول أعمال مؤقت منفتح لعام 2016 على اللجنة في دورتها التالية للمصادقة عليه.

تقييم البرنامج القطري لجمهورية بنغلاديش الشعبية

16- استعرضت لجنة التقييم تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش كما هو وارد في الوثيقة EC2015/89/W.P.4، وعبّرت عن تقديرها لعمل الفريق التعاوني والتشاورى بين مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق، كما أشير أيضاً إلى أن هذا التقييم هو ثالث تقييم للبرنامج القطري لبنغلاديش، واعترف أعضاء اللجنة بجهود المكتب في إعداد تقرير قيم وواضح.

17- وهنأ أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على تصنيفات الأداء المرضي إلى حد كبير لأهمية المشروع ومواءمته مع استراتيجيات الحكومة، وفعالية الحافظة وكفاءتها. وأحاطوا علماً بالأثر الإيجابي للمشروعات على التخفيف من الفقر الريفي من خلال زيادة دخول الأسر وتعزيز الإنتاج والإنتاجية وإدخال تقنية زراعية جديدة وتعزيز الوصول إلى الأسواق، علاوة على تعزيز الشراكة بين الصندوق وحكومة بنغلاديش.

18- وأثنت اللجنة على الجهود المبذولة للتدخل الاستثماري في مناطق هشة بيئياً وإدراج إجراءات لحماية البيئة، علاوة على الاستثمار في البنى التحتية الريفية والمساواة بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص زيادة وصول النساء إلى الأراضي؛ ونهج التنمية المجتمعية المستند إلى المجموعات؛ والتأكيد على الابتكار؛ وإيلاء مهمة أعمال البنى التحتية على نطاق صغير لمجموعات العمل التعاقدية؛ وللعمل المنجز بشأن الائتمان الصغرى والتمويل.

19- وعبّرت اللجنة أيضاً عن قلقها بشأن قضايا مثل الحاجة إلى أن يأخذ تصميم البرنامج الفجوات المستمرة للائتمان بعين الحسبان، والإبقاء على تركيزه على حماية البيئة والتأقلم مع تغيير المناخ كأولوية في بنغلاديش، وتوفير البيئة التمكينية للقطاع الخاص وبناء إدارة المعرفة في البرنامج القطري، وتعزيز الانخراط

في الحوار السياساتي على المستوى الرفيع، وضمان إدراج المظاهر التغذوية حسب الأصول في البرامج الاستثمارية، وتعزيز التعاون بين الوكالات الثلاث في روما على المستوى القطري. وأحاطت اللجنة علماً بالتوضيحات ذات الصلة التي وقّرتها إدارة الصندوق.

20- واستجابة لطلبات واردة من أعضاء اللجنة للحصول على معلومات إضافية حول التوصية الخاصة بتعزيز المكتب القطري من خلال ندب مدير البرنامج القطري، أكدت إدارة الصندوق على أن هذه القضية هي الآن قيد الدراسة من منظور مؤسسي. وفي هذا السياق، فإن استراتيجية اللامركزية هي الآن قيد التحديث بناءً على طلب من المجلس التنفيذي.

21- وحثّ أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على العمل بصورة وثيقة مع حكومة بنغلاديش لاتخاذ إجراءات تصحيحية فيما يتعلّق بعدم كفاية صيانة البنى التحتية وضمان استدامة الفوائد. واستجابة لسؤال حول التفاوت الكبير في تكاليف المشروعات لكل مستفيد، أوضح مكتب التقييم المستقل أنه بالنسبة لمشروع غير نمطي فإن وسيط التكاليف للفرد الواحد ما زال ضمن المجال الطبيعي.

22- وعبر ممثل حكومة بنغلاديش الذي حضر الاجتماع عن تقدير حكومته لهذا التقييم، وسعى للحصول على إيضاحات حول كيفية عكس منظورات المستفيدين في التقييم. وأوضح مكتب التقييم بأن تقييمات البرامج القطرية جميعها تنطوي على مشاورات معمّقة مع المستفيدين ومجموعاتهم من خلال مجموعة متنوعة من أدوات جمع البيانات مثل مناقشات مجموعات التركيز والزيارات في المواقع.

23- وفيما يتعلّق بالاتفاق عند نقطة الإنجاز، فقد أُشير إلى أن هنالك بعض من توصيات مكتب التقييم المعروضة في هذه الوثيقة بصيغة معدّلة، وطلبت لجنة التقييم توضيحات أكبر عن عملية إعداد الاتفاقات عند نقطة الإنجاز. ووافقت إدارة الصندوق على النقاش مع الحكومة لإعادة صياغة أو تعديل الاتفاق عند نقطة الإنجاز للإبقاء على توصيات مكتب التقييم المستقل بصيغتها الأصلية وبتشاور مع حكومة بنغلاديش تحديد وجهات نظر الحكومة والإدارة بشأنها.

24- وأشارت لجنة التقييم بالصندوق وحكومة بنغلاديش على العلاقة القوية بينهما، وصادقت على نتائج التقييم والتوصيات كما هي واردة في الوثيقة. وشجّعت إدارة الصندوق على متابعة توصيات الاتفاق عند نقطة الإنجاز في تدخّلاتها المستقبلية في بنغلاديش.

توليفة تقييمية عن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية

25- نظرت لجنة التقييم في التوليفة التقييمية لانخراط الصندوق مع السكان الأصليين ورحّبت بنتائج هذا التقرير كما هي واردة في الوثيقة EC 2015/89/W.P.5.

26- واتفقت اللجنة مع الأهداف الرئيسية لهذه التوليفة، وهي تحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتوصيات الخاصة بانخراط الصندوق المستقبلي مع السكان الأصليين. وأشاد الأعضاء بإدارة الصندوق على دورها الدينامي والرائد في جلب قضايا التنمية الخاصة بالسكان الأصليين إلى الواجهة وإدخالها بصورة مستمرة في استراتيجيات الصندوق ومبادئه التوجيهية.

27- وأحاطت اللجنة علماً وأثنت على سياسة الصندوق للقيام بما هو جيّد عوضاً عن مجرد "عدم الإضرار" كما تفعل المؤسسات المالية الأخرى، وعلى مبدأ الموافقة المسبقة الحرة المستنيرة لضمان أخذ جميع شواغل

الشعوب الأصلية بعين الحسبان، وحقيقة أن هذه السياسة تتواءم مع مهمة منظومة الأمم المتحدة والجهود الرامية إلى إشراك السكان الأصليين في المبادرات والمنتديات المؤسسية في الصندوق. وبنفس الروح رحّبت إدارة الصندوق بصياغة ما يُعرف "بمذكرة كيفية العمل" الخاصة بالموافقة المسبقة الحرة المستنيرة لضمان التشغيل الفعال لها.

28- وحول موضوع إعادة النظر في أهداف مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، أشارت إدارة الصندوق إلى أن التركيز الأساسي يجب أن يكون على ضمان تمويل مستقر للانخراط مع الشعوب الأصلية، والذي كان يعتمد حتى تاريخه على المنح. وسعت اللجنة لفهم الخطوات التي يأخذها الصندوق لضمان استدامة التدخّلات مع الشعوب الأصلية والتأكيد على الحاجة لكفالة تكرار التقدّم الجيد الذي أنجز على المستوى العالمي على المستوى الوطني، من خلال ربط مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مع مشروعات الصندوق.

29- ودعمت اللجنة مخرجات هذا التقرير، وطلبت من مكتب التقييم تزويدها بمعلومات إضافية عن كيفية عمل الصندوق مقارنة بنتائج دراسات التقييم التي تجرى في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

30- وأكدت إدارة الصندوق للجنة على الجهود الجارية لضمان تمويل مستقر للأنشطة مع الشعوب الأصلية من خلال تحريّ خيارات عديدة مثل تحويل مرفق مساعدة تمويل الشعوب الأصلية لمنظمات السكان الأصليين أنفسهم، بحيث تتم تعبئة مباشرة للموارد ومحاولة الربط مع المنظمات التي تفكّر بنفس الطريقة حول تمويل مكّرس لهذا المرفق.

تقدير أداء مشروع مساندة الخطة الاستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي في رواندا

31- ناقشت اللجنة تقدير أداء مشروع مساندة الخطة الاستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي في رواندا المعروف في الوثيقة EC 2015/88/W.P.6، وأشارت بتقدير للعمل الجيد الذي أجره مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييم متين ومتوازن، وفي تجميعه معاً في هذه الوثيقة.

32- وأشادت اللجنة بإدارة الصندوق والمدير القطري للأداء الجيد لهذا المشروع، وأشارت إلى التشابه بين الدرجات التي أعطتها مكتب التقييم المستقل في الصندوق ودائرة إدارة البرامج في الصندوق لجميع المعايير مع تقديرها للبيئة التمكينية التي وفّرتها النظم الحكومية في رواندا.

33- وأشارت اللجنة أيضاً إلى قضية الاستدامة، خاصة بالنسبة للمزارعين على نطاق صغير، الذين انضموا إلى المشروع خلال العام الأخير من التنفيذ وللتعاونيات، علاوة على الافتقار إلى منظمة رئيسية قوية للمزارعين، ومحدودية إشراك القطاع الخاص.

34- وعبر أعضاء اللجنة أيضاً عن تقديرهم للاستثمارات التي وُضعت في مجالات هامة مثل الري وإدماج التمايز بين الجنسين، حيث لم تتمكّن الجهات المانحة الأخرى من الاستثمار. ورحّبوا بالابتكارات في إدارة مستجمعات المياه واستخدام تكنولوجيات جديدة في إدارة الزراعة والثروة الحيوانية، وإشراك المجتمعات المحلية من خلال إيجاد لجان محلية للإدارة والإشراف، ومكاسب الكفاءة التي تحقّقت بوحدة ابتكارية مفردة لتنفيذ المشروع.

مسائل أخرى

35- تحت مسائل أخرى جرت مناقشات ثلاثة مواضيع مثارة وقامت اللجنة بما يلي:

- (أ) رحّبت اللجنة بالاقترح الذي تقدّم به مكتب التقييم المستقل لعقد دورة مشتركة غير رسمية للجنة التقييم ولجنة البرامج في منظمة الأغذية والزراعة لأغراض تقاسم المعرفة واستعراض ومناقشة النتائج والدروس المستفادة والتوصيات من تقرير التقييم التجميعي حول تنمية المراعي. ووافقت اللجنة على عقد هذه الدورة بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛
- (ب) أحاطت اللجنة علماً بمقترح النرويج بعقد اجتماع مشترك للجنة التقييم ومجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمناقشة النتائج الأولية لتقييم هذا النظام. وأخذت بعين الاعتبار التوضيحات الواردة التي أدلى بها سكرتير الصندوق حول وجهات النظر التي عبّر عنها أعضاء مجموعة العمل في اجتماعهم السابق. ووافقت اللجنة على دعوة مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لدورتها التي ستعقد في مارس/آذار 2016 حيث ستنم مناقشة تقرير تقييم المكتب لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- (ج) ناقشت اللجنة سبل تبسيط إجراءات الإبلاغ في اللجنة، وحولت هذا الموضوع لدورتها القادمة حيث سيتقدّم سكرتير الصندوق بخيارات محتملة للنظر فيها.

36- واختتم رئيس اللجنة مداولات اللجنة معبراً عن تقديره لمكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق وموظفيه والمترجمين الفوريين والمراسلين على مساعدتهم في ضمان سلاسة تسيير هذه الدورة.